

## مشكل ردّ الأفعال العامية إلى أصولها الفصيحة في الدراسات الحديثة

د. خالد محمد عواد المساعفة

أستاذ النحو والصرف المشارك. جامعة الحسين بن طلال

قسم اللغة العربية وآدابها.

[drkhalidalmasafa@gmail.com](mailto:drkhalidalmasafa@gmail.com)

### الملخص

استأثرت الأفعال المستعملة في اللهجات الدارجة أو ما يسمّى بـ: "العامي" بدراسات حديثة مختلفة؛ وكان من هذه الدراسات ما انصرف إلى ردّ هذا العامي إلى المستعمل الفصيح، وبيان المنهج الذي سلكته هذه اللهجات في بناء العامي منه، بيد أنّ هذا الرد لم يخلُ - في كثير من الأحيان - من نقص الاستقراء، والبعد عن المقاربة المنهجية بينهما، وفوات النصّ على الاستعمال الفصيح، ونسبة غير فعل إلى أصول أعجمية، فضلاً عن القول ببناء هذه الأفعال من أصولها بإبدالات صوتية مصطنعة، ومزاعم ابتداء اللهجات الدارجة أفعالاً لا أصل لها في الفصيحة. وقد سعت هذه الدراسة إلى تناول أنماط مختلفة من مشكل تأصيل الأفعال العامية في بعض الدراسات الحديثة ومعجمات الألفاظ العامية التي عنيت بهذا الضرب من التأصيل اللغوي العامي.

### Problematic Tracing of Colloquial verbs to their Standard Origins in Modern Studies Abstract

Khalid Al-Masa'afah  
Associate Professor

Department of Arabic Language and Literature  
Al-Hussein Bin Talal University

Modern researchers have been preoccupied with colloquial verbs in vernacular dialects. Some researchers have traced those verbs to standard equivalents and explained the ways those dialects introduced those colloquial verbs. However, their tracing by and large has some pitfalls such as lack of searching those verbs, deviation from adopting any comparative methodology, lacuna in standard usage, tracing some verbs to non-Arabic origins, and deriving those verbs from origins by using strange sounds. To these one may add further claims of dialects' invention of verbs which have no origins in standard Arabic.

This study aimed at examining different types of the problematic tracing verbs to their origins in modern studies and vernacular dictionaries concerned with this type of problems.

## مقدمة

وقف اللغويون القدماء على مسائل مختلفة تتعلق بالألفاظ العامية المستعملة مع الفصحى، فكان بعضهم يُفرد لهذا العامي مؤلفات تُعنى بجمعه وبيان مخالفته الفصحى، وقد ينسبونه إلى اللهجات التي يشيع فيها، وهذا لم يحل دون النظر إليه على أنه من اللحن والخطأ، وكتاب الكسائي (ت189هـ) "ما تلحن فيه العامة" أقدم مؤلفات العامي التي عُنيت بهذه المسائل، ومن ثم صار بعض المعجميين يوردون أمثلة من هذا العامي في معجماتهم، على ما يتبدى من قول الأزهري: "وهذا حرف لهج به عوام أهل العراق وصبيانهم، يقولون: قَنَزَعِ الدِيكُ، إذا فرَّ من الدِيكِ الذي يقاتله. وقد وضع أبو حاتم هذا الحرف في (باب المزال المفسد)، وقال: صوابه قوزع. وكذلك ابن السكيت وضعه في (باب ما تلحن فيه العامة)، وروى أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال: العامة تقول للديكين إذا اقتتلا فهرب أحدهما: قَنَزَعِ الدِيكِ، وإنما يُقال قوزع الديك إذا غلب، ولا يُقال قَنَزَعِ. قلت: وظنُّ البُشْتِيَّ بحدسه وقلة معرفته أنه مأخوذ من القنزعة فأخطأ في ظنه. وإنما قوزع قَوْعَلٌ من يقزَع، إذا خفَّ في عدوه، كما يُقال: قَوَسَ وأصله قنس." (1)

فالاستعمال الفصحى أن يقال: قَوَزَعِ الدِيكُ: إذا عدا هارياً بزيادة الواو، ولا يُقال: قَنَزَعِ، وإن جرى عوامُ العراق وصبيانهم في اشتقاق هذا الفعل على أصول فصيحة، وعلى منهج العربية في زيادة النون في كثير من الأبنية اللغوية.

وينقل الزبيدي عن بعض اللغويين أصحاب المعجمات بعض العامي الذي لا يُعرف اشتقاقه، كقوله: "والتشليخ: التَّعْرِيبُ... قال الأزهري: سمعت أهل السواد يقولون: شَلَّحَ فلانٌ، إذا خرَّج عليه قُطَاعُ الطَّرِيقِ فسَلَبوه ثِيَابَه وعَرَّوه، قال: وأحسبها نَبْطِيَّة... قال ابن دُرَيْدٍ أمَّا قولُ العامَّة: شَلَّحَه فلا أدري ما اشتقاقه." (2)

وقد ظل كثير من هذا العامي مستعملاً في اللهجات العربية الدارجة؛ زيادة على ما استحدثته هذه اللهجات من ألفاظ جديدة، ففي بعض اللهجات الأردنية استعمل الفعل الرِّبَاعِي (قَنَزَع) على نحو قريب من استعماله العامي الذي سبق. وكذا نجد أن لهجات عربية حديثة - كاللهجات الشامية - قد درجت على استعمال الفعل الثلاثي المضاعف (شَلَّح) بمعنى سرق، أو نَزَعَ ملبسه، بيد أنها قصرت غير المضاعف (شَلَّح) على معنى نَزَعَ الملابس وحده. وما زال هذان الفعلان مستعملين في اللهجات الأردنية بالدلالات السابقة.

وقد صار تأصيل الأفعال المستعملة في اللهجات الدارجة موضوعاً لغير معجم ودراسة حديثة، ك: "معجم الألفاظ العامية" لأنيس فريحة، ففي هذا المعجم أشار فريحة إلى استعمال الفعلين: شَلَّحَ وشَلَّحَ

(1) الأزهري، تهذيب اللغة، 33/1.

(2) الزبيدي، تاج العروس، (شَلَّح)، 510/6.

في اللهجة اللبنانية، وكذا استعمالها الفعل الرباعي (شَفَلَح) ومقلوبه (شَلْفَح) بمعنى: رمى الولد الغطاء عنه وهو نائم. ولم ينسب اشتقاق هذا الرباعي إلى ثلاثية (شَلَح)، بل نسبه إلى ثلاثي آخر، وهو (لَفَح) بمعنى: عَرَضه للبرد.<sup>(1)</sup>

وهذا يعني حكماً أنّ الزائد لبناء الرباعي هو صوت الشين. والحال أنّ الفعل الثلاثي (شَلَح) المستعمل في اللهجات القديمة واللبنانية الدارجة هو مصدر اشتقاق الرباعي (شَلْفَح) بزيادة الفاء حشواً بعد اللام، والثلاثي السابق قائم على الفعل الفصح (جَلَح) بإبدال الشين من الجيم، ولا نحسب أنّه من التَّبْطِية كما ذكر الأزهرّي؛ ففي مادة (جَلَح) ذكر ابن فارس ما نصه: "الجيم واللام والحاء أصل واحد، وهو النَّجْرْدُ وانكشاف الشيء عن الشيء. فالجَلَحُ ذهابُ شعرٍ مُقَدَّم الرأس... والسُنُونُ المَجَالِيحُ: اللواتي تذهبُ بالمال. والسَيْلُ الجَلَاخُ: الشَّدِيدُ يجرِفُ كُلَّ شيء... فهذا هو القياس المُطَرِّد. ومِمَّا يُحْمَلُ عليه قولهم: فُلَانٌ مُجَلِّحٌ، إذا صَمَمَ ومضى في الأمرِ مِثْلَ تَجْلِيحِ الذَّنْبِ، وهذا لا يكونُ إلاّ بكَشْفِ قِنَاعِ الحَيَاءِ."<sup>(2)</sup>

وعليه يكون ضبط نوع الصامت المزيد لبناء الأفعال من أصولها من أبرز مشكلات التأصيل في الدراسات الحديثة.

ولم يتوقّف هذا المشكل عند نوع المزيد، بل تجاوزه إلى القول بإبدالات لا تقرّها القوانين الصوتية، ونسبة بناء الأفعال واستعمالها إلى اللهجات الدارجة، وهي من الاستعمال الفصح، فضلاً عن نقص الاستقراء. وهذا ما يطالع في دراسة عبد الصبور شاهين الموسومة بـ "مسالك العامية المصرية في صوغ الأفعال" فهو يرى أنّ الفعل: خرشم - بمعنى ضربه في وجهه - من العامي المستعمل في اللهجة المصرية الدارجة، وأنّ هذه اللهجة استأثرت ببنائه من: "الخيثوم، ويمكن أن يكون الأصل فيه من (خَشَمَ)، ثمّ قُلبت أولى الشينين راء فصارت خرشم."<sup>(3)</sup>

بيد أنّ الاستقراء يؤكد أنّ لهذا الفعل أصولاً فصيحة، فالخليل وغيره من القدماء يذكرون استعمال الفعل الفصح: خَرْمَشَ الكِتَابَ والعَمَلَ وَخَرَّشَهُ بمعنى: أفسده وشوّشه، وأنّ الباء والميم يتعاقبان.<sup>(4)</sup> ومن ثمّ صار هذا الفعل من المُبتَدَل؛ لقول ابن دريد: "خرمش الكتاب كلام عربي معروف، وإن كان مبتدلاً."<sup>(5)</sup> وصار من المُجانِب للصواب، على نحو قول ابن أبيك الصفدي (ت764هـ): "تقول

(1) فريحة، معجم الألفاظ العامية، (شَلَح)، (شَلْفَح)، 96، 98.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، (جَلَح)، 1/ 470.

(3) شاهين، مسالك العامية المصرية في صوغ الأفعال، بحث منشور في كتاب "اللهجات العربية بحوث ودراسات" الصادر عن مجمع اللغة العربية المصري، 2006م، 436.

(4) الخليل، العين، (خرمش)، 4/ 325، الزبيدي، تاج العروس، (خرمش)، 17/ 181.

(5) ابن دريد، جمهرة اللغة، 2/ 1145.

العامية: خرّمش الكتاب، إذا أفسده، والصواب خرش<sup>(1)</sup>. ويظهر أنّ هذا الفعل قُلب قلباً مكانياً فصار من الفصحى لدى الزبيدي وهو بمعنى: "خرّم الرجل: كره وجهه، والجيم لغة فيه." ومن العامي حين استعمل على معنى: "خرّمه خرّمته: أصاب أنفه، عامية<sup>(2)</sup>." (2)

وبمزيد من الاستقراء في معجمات اللغة نجد ما يريح نشأة الفعل (خرمش) ومقلوبه (خرشم) - بزيادة الميم حشواً بعد الراء - من الفعل الثلاثي الفصحى (خرش)؛ لقول ابن منظور (ت711هـ): "الخرش: الخدش في الجسد كله، وقال الليث: الخرش بالأظفار في الجسد كله، خرشه يخرشه ... واخرش الجرؤ: تحرك وخذش، وتخرشت الكلاب والسنانير: تخادشت ومزق بعضها بعضاً... وخرش البعير بالمحجن: ضرب به بطرفه في عرض رقبته أو في جلده حتى يحث عنه وبزه." (3)

وتوفّر عبد القادر المغربي في دراسته الموسومة بـ: "كلمات شائعة في اللغة العامية..." على دراسة نشأة الأفعال الثنائية، من أفعال ثلاثية بحذف أحد صوامتها، والتعويض عنه بالمضاعفة، من نحو قوله: "قطّ هي المختزلة من (قطّ) تخفيفاً أو تسهياً أو تقادياً من طول الكلمة، وامتداد الصوت بها." (4) وعلى هذا النحو جرى في الأفعال: زلّ و زلق، وكذّ و كدح ... والأمثلة كثيرة. (5)

لم تسع هذه الدراسة إلى الإحاطة بكلّ ما قيل في تأصيل الأفعال العامية ومشكله الموروث والحديث؛ فمشكل هذا التأصيل يكاد يكون واحداً في غير دراسة حديثة؛ فصار من الضروري أن تقتصر على بعض أنواع منه ممّا ورد في المعجم الموسوم بـ: "قاموس ردّ العامي إلى الفصحى" لأحمد رضا العاملي (ت1953م)، وقد أفرده المؤلف اللهجات العامية المستعملة في جبل عامل ونواحيه في جنوبي لبنان، وعلى بعض ما أفرد لهذا العامي في كتاب "الفعل زمانه وأبنيته" لإبراهيم السامراني (ت2001م)، وقد تناول فيه تأصيل كثير من الأفعال الرباعية المستعملة في اللهجات العراقية، وقد ذكرنا - أحياناً - بعض الأمثلة من غير هذين المؤلفين للفائدة.

واقترضى موضوع الدراسة أن يُفرد في قسمين، يُعنى الأول بمشكل وسائل ردّ الأفعال إلى أصولها، كالإبدال الصوتي والحذف والزيادة والنحت، وأما الثاني فيُعنى بمشكل نقص الاستقراء وما يدور في محوره، كالقول ببناء الأفعال العامية من أصول أعجمية، والمقاربة بين الاستعمال العامي والفصحى، والتطور الصوتي، ومن ثمّ كان المنهج الذي ترسمته هذه الدراسة يقوم على الاستقراء والتحليل.

القسم الأول: مشكل وسائل ردّ الأفعال العامية إلى أصولها

(1) ابن أبيك الصفي، تصحيح التصحيف وتحريير التحريف، 243.

(2) الزبيدي، تاج العروس، (خرشم)، 76 / 32.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (خرش)، 293 / 6.

(4) المغربي، كلمات شائعة في اللغة العامية، 326، أعيد نشره في كتاب: "اللهجات العربية الفصحى والعامية"، المجلد الأول، وقد صدر عن

مجمع اللغة العربية المصري، سنة، 2006م.

(5) المغربي، المصدر السابق، 326 - 331.

## 1. الإبدال الصوتي

إبدال الأصوات اللغوية من بعضها من أكثر الوسائل التي اتكأ عليها المحدثون في ردّ العاميات إلى الفصيحة، وقد ظهر اتكأ أحمد رضا العاملي عليه في تأصيل جملة من الأفعال نذكر منها الآتية:

- لطح، يقول: "لطحه بالكفّ إذا ضربته بها مبسوطةً ... وفي اللغة: لطأه - بالهمزة - بالعصا إذا ضربه." (1)

والقول بأنّ الفعل (لطح) من العامي بإبدال العين من همزة الفصح (لطأ) ليس صواباً - وإن كان التبادل بين هذين الصوتين ممّا تقره القوانين الصوتية - لأنّ الفعل (لطح) من الفصح المستعمل بمعنى الضرب، ورد في معجم "العين" للخليل: "لَطَعْتُ عينه: لطمته، ولَطَعْتُ الغرَضَ: أصَبْتُه. ومثله: لَفَعْتَهُ ولمعته ورقعته. ولَطَعَ الشيءُ: ذهبَ، ولَطَعْتُ الشيءَ، إذا لَحَسْتَهُ بلسانك لَطْعاً. ورجُلٌ لَطَّاعٌ: يَمَسُّ أصابعه ويلحس إذا أكل." (2) وفي "كتاب الأفعال" لابن القطّاع ورد: "ولَطَعَ الشيءَ لَطْعاً لَحَسَهُ بلسانه، وأيضاً ضرب مؤخره برجله." (3) والغريب أن العاملي أصل الاسم (اللعة) بحمله على إبدال الطاء من القاف، يقول: "اللعة العامية هي اللعة الفصيحة، والعامية أبدلت، وجاء في كلام العرب ... حلط رأسه وحلقه." (4) وفيما يذكر - هنا - نظراً؛ لأنّ الفعل (حلط) لم يثبت استعماله في الفصيحة بمعنى (حلق)، بل هو من الاستعمال العامي لهذا المعنى، ففي بعض اللهجات الأردنية يقال: حلط الشيء والشعر، إذا أزاله. والأقرب في تأصيل (اللعة) أنّها من المقلوب قلباً مكانياً بعد بنائها من الفعل (لطح) الذي ورد في المعجمين السابقين بمعنى: لحس الشيء بلسانه، وهو معنى (اللعة) الفصيحة الوارد في قول الزبيدي: "لَعَقَهُ ... لَحَسَهُ، وفي الحديث: كان يأكل بثلاث أصابع، فإذا فرغ لعقها وأمر بلعق الأصابع والصحفّة، أي: لطح ما عليها من أثر الطعام." (5) وقد يقول العاملي بإبدال القاف من الياء، وإن لم يقل بذلك أئمة اللغة، ولم يُعرف هذا الضرب من الإبدال في العربية، ومنه ما ذكره في التأصيل الآتي:

- لوق، يُقال: "فلان ألق ... يعنون بذلك أعرج ... وهو من لوي العود والقرن إذا اعوجّ ومال ... والتوق فلان مع فلان إذا مال والتوى إليه." (6)

(1) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصح، 525.

(2) الخليل، العين، (لطح)، 2 / 13.

(3) ابن القطّاع، كتاب الأفعال، (لطح)، 3 / 132.

(4) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصح، (لطح)، 525.

(5) الزبيدي، ناج، (لعق)، 26 / 358.

(6) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصح، (لوق)، 533.

والصحيح أن الفعل (لاق) ومزيدة (التوق) فصيحان، وليس للفعل (لوي) علاقة بهما سوى ما يلمح من تقارب دلاليّ بينهما، والتقارب الدلاليّ وحده لا يقوم عليه ردُّ الأبنية إلى بعضها، واستعمالهما الفصيح أورده ابن منظور بقوله: "التاقَ فلانٌ بفلانٍ إذا صافاه، كأنه لَزِقَ به، ولاقَ به فلانٌ أي: لاذَ به، ولاقَ به الثوبُ أي: لَبِقَ به." (1) ولعل القاف في الفعل (لاق) الفصيح أُبدلت جيماً؛ لمجيء الفعل: لَوَجَ بنا الطريقَ بمعنى عَوَجَ. (2) والإبدال بين هذين الصوتين وارد مسموع في أمثلة كثيرة، على نحو قول ابن فارس: "الجَلَجَ شبيهةً بالقلَق، فإن كان صحيحاً فالجيم مُبدلةً من القاف." (3) وفي لهجات البادية الأردنية يقال: لاجَ فلانٌ، إذا تحرَّكَ ومالَ، كأنه يبحث عن شيء، ويقال: فلانٌ يلوقُ ولُوقِي، إذا كثرَ تعريجهُ على الناس لحاجةٍ ولغير حاجة، والقاف تنطق - هنا - كالجيم المصرية.

- هبش، يقول: "هبَّشَه إذا جرحه جرحاً خفيفاً... وهذا مأخوذ من خدشه على البدل." (4)

ولا نعلم موجبَ القول بإبدال الهاء خاءً، أو المسوِّغ الصوتي لإبدال الدال باءً، والفعلُ فصيح مستعملٌ بمعنى الضَّرْب، يقول ابن منظور: "الهِبَّشُ ضَرْبُ التَّلْفِ، وقد هَبَّشَه، إذا أوجَّعَه ضَرْباً." (5) وإن كان ثمة أصل للفعل الفصيح (هبش) فهو الفعل الواردُ في قول ابن منظور: "وهَبَّجَه بالعصا: ضَرَبَ منه حيثُ ما أدركَ، وقيل: هو الضَّرْبُ عامَّةً." (6) بإبدال الشين من الجيم، وهو - كذلك - مصدر اشتقاق الفصيح: هَبَدَ الحَنْظَلُ، إذا كسره. (7) بإبدال الجيم دالاً، والإبدالات هذه التي ذكرناها تخضع لما يسمَّى بتطور نطق الجيم المفردة إلى التركيب، وانحلالها إلى مكوناتها الدال والشين، وقد أوجزنا هذا التطور في آخر الدراسة.

ومن الملحوظ أنَّ العامليّ يتكئ في تأصيل كثير من الأفعال والأبنية الدارجة في لهجة العامليين على آراء بطرس البستاني في معجمه (محيط المحيط) فقد ورد في هذا المعجم أنَّ: "هَبَّشَ المالَ جمعَه. وفلاناً خَدَّشَه أو مولدة." (8) وهو المعجم الذي صار مرجعاً لكثير من الدارسين اللبنانيين المحدثين، ومن هؤلاء أنيس فريحة صاحب "معجم الألفاظ العامية" بل صار مرجعاً لبعض المستشرقين، ك: رينهارت دوزي صاحب معجم "تكملة المعاجم العربية" وقد رأينا كثيراً من آراء العامليّ المتعلقة بتأصيل الأفعال العامية تتكرَّر لدى إبراهيم السامرائي في كتابه "الفعل زمانه وأبنيته" وهي مسألة لا يستطيع إنكارها أيُّ ناظر في هذه المؤلفات، والمقام لا يسمح بالمقارنة الموسَّعة بينها،

(1) ابن منظور، لسان العرب، (لبق)، 10 / 335.

(2) ابن منظور، المصدر السابق، (لوج)، 1 / 204.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، (لجج)، 1 / 470.

(4) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيح، (هبش)، 567.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (هبش)، 6 / 363.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (هبش)، 2 / 384.

(7) الزبيدي، تاج العروس، (هيد)، 2 / 384.

(8) البستاني، محيط المحيط، (هبش)، 1 / 2154.

وهؤلاء جميعاً تأثروا - أيضاً - بآراء ابن فارس في معجمه "مقاييس اللغة"، فهو من يذكر جواز إبدال التاء من الكاف في نحو قوله: "حَتَم... ليس عندي أصلاً، وأكثر ظنّي أنه - أيضاً - من باب إبدال التاء من الكاف ... يُقال: حَتَمَ عليه، وأصله على ما ذكرناه حَكَمَ." (1) ويُجيز ابنُ فارس إبدال الميم من القاف، في نحو: زاهمَ فلانٌ الأرعينَ، أي: داناها، والأصل (زاهق). (2) وهي إبدالات ظنية بين أصوات لا تقارب بينها في المخرج والصفات.

- شَفَّقَ، يقول العاملي: "عمل هذا الشيء شَفَقَةً، وقد شَفَّقَ في عمله، وذلك إذا عمله بسرعة من غير تروٍّ فخرج غير محكم ... وأرى أنها محرفة عن ثَفَّقَ ... وفسروا الثففة بالإسراع، وقالت الأئمة: ثَفَّقَ إذا تكلم بحماقة، والمعاقبة بين الشين والتاء واردة في كلام العرب." (3)

والذي نراه أن هذا الرباعي قائم على الفعل الثلاثي (فشق) بتكرير الشين عينه قبل فائه؛ لوضوح دلالاته على السرعة وعدم إحكام العمل، يقول ابن منظور: "الفشَق: أن يترك هذا ويأخذ هذا رغبةً، فربما فاتاه جميعاً... وفشَقَ الشيء ... كسره، والفشَقُ: العدو والهَرَبُ." (4) وقد استعمل هذا الثلاثي مضاعفاً في كثير من اللهجات الأردنية بمعنى الرباعي المستعمل في اللبنانية وبمعنى الفصيح (الفشِق)، وبمعنى (كذب) فقليل: فشَقَ ويُفشِق في عمله.

وليس الدليل القائم على التقارب الدلالي الواضح بين (فشق) و(شفشق) هو ما يسوغ ما ذهبنا، بل لدينا دليل نقلي، وهو أن تكرير أحد صوامت الفعل الثلاثي قبل فائه منهج ذكره القدماء في بناء أنماط من الفعل الرباعي، من نحو: نَبَسَ وَسَنَبَسَ، إذا أُسْرِعَ في الكلام، بتكرير السين، وقد عبروا عن هذا التكرير أحياناً بالزيادة. (5) ومن نحو: طرب وطرَبَ، إذا فرَّ الرجلُ (6) بتكرير الطاء، وقد أكد الزمخشري (ت538هـ) اشتقاقه من (طرب) بقوله: "وقد كُرِّرَت فيه الفاء ... والدليل على زيادة الثانية - يقصد الطاء الثانية - مجيء أطربَ بمعنى طرَبَ." (7) و: رَقَفَ وَقَرَّفَ، إذا أُزِعِدَ من البرد. وقد أكد ابنُ منظور نشأته بتكرير القاف قبل الراء. (8) والتأظر في معجمات العربية يستطيع نسبة كثير

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، (حتم)، 2/ 134.

(2) ابن فارس، المصدر السابق، (زهم)، 3/ 32.

(3) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيح، (شفشق)، 397.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (فشق)، 10/ 309.

(5) الأزهرى، تهذيب اللغة، (نيس)، 12/13، الزبيدي، تاج العروس، (نيس)، 16/ 532.

(6) الخليل، العين، (طرب)، 7/ 420، ابن دريد، جمهرة اللغة، (طرب)، 1/ 315، ابن القطاع، كتاب الأفعال، (طرطب)، 2/ 316.

(7) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، (طر)، 2/ 360.

(8) ابن منظور، لسان العرب، (رقف)، (قرقف)، 9/ 127، 282.



من الرباعيّات غير المضاعفة إلى ثلاثيها بواسطة تكرير أحد صوامت الثلاثي، من نحو الفعلين: قَهَرَ وَقَهَّرَ بمعنى الغلبة والإذلال والتراجع.<sup>(1)</sup> وقد تكرّرت القاف فاء الثلاثي بعد الهاء عينه.

- جأجأ، يقول: "جأجأ بالخبر إذا أذاعه وأكثر التحدّث به ليشيع بين الناس على غير نية حسنة في ذلك، وفي اللغة عن الأصمعي: جأث الرجل يجأث نقل الأخبار... وكأنهم قالوا فيها أولاً: جأ ببدال الثاء همزة أدغمت في أختها، ثم ضوعفت للتكرار، كما في: صرّ وصرصر البازي."<sup>(2)</sup> ونحسب أن في هذا المنهج من الصنعة والمبالغة الكثير الذي لا يقبل، فكيف يمكن للهمزة أن تبدل ثاءً، فيتحول الفصيح (جأث) إلى الثنائي المضاعف (جأ)، ومن ثم يُبنى منه الرباعيّ المضاعف (جأجأ)، فليس بين الهمزة والثاء أي تقارب مخرجي يسمح بهذا الإبدال؟ وما يخالف هذا الإبدال أن العربية لم تبني أيّ فعل ثنائي من مضاعف الهمزة من نحو (جأ) بسبب ثقل الهمزة. وقد خلص الأسترابادي (ت686هـ) إلى قلة الأمثلة الثنائية التي ضوعفت فيها الأصوات الحلقية في العربية، وفسر هذه القلة بتقل الأصوات الحلقية وبعد مخرجها، يقول: "حروف الحلق يقل فيها الإدغام - كما يجيء - لتقلها، فلهذا قلّ المضاعف منها." ويقول: "وأما الألف والهمزة فلم يجيء منهما مضاعف."<sup>(3)</sup>

وقد استعمل الفعل (جأجأ) في الفصيحة لغير معناه المستعمل في اللهجة العامية الدارجة؛ فلعلّ هذا العامي من الفصيح (جعجع) ببدال الهمزة من العين، ففي "لسان العرب" ورد: "وجعجع به: أزعجه... والجعجع والجعجعة: صوت الرّحى ونحوها. وفي المثل: أسمعُ جعجعةً ولا أرى طحناً؛ يُضربُ للرّجل الذي يُكثر الكلام ولا يعمل."<sup>(4)</sup> وقد يكون (جأجأ) من (جعجع) ببدال القاف همزةً، وهو إبدال يكثر في اللهجات الشامية، وقد أشار إلى استعمال هذا الفعل المستشرق (رينهات دوزي) بقوله: "جعجع، جعجعة لسان: هذيان، هذر في لغة الشام."<sup>(5)</sup>

ويتكرّر القول بالإبدال من أحد الصامتين المضاعفين؛ لتفسير نشأة الأمثلة الفعلية في اللهجات الدارجة، نكتفي منها بالشواهد الآتية:

(1) الأزهرى، تهذيب اللغة، (قهر)، 257/5، ابن منظور، لسان العرب، (قهر)، 121/5.

(2) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيح، (جأ)، 84، 85.

(3) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 275/3، والألف ليست من أصوات الحلق، وإن عدها منها.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (جعع)، 51/8.

(5) دوزي، تكملة المعاجم العربية، (جعجع)، 234/2.



- شَفَّرَقَ، يقول العاملي: "ويقولون في جبل عاملة: شقَّقَ الرجلُ إذا أشرقَ وجهه سروراً، وفي اللغة التشريقُ: إشراق الوجه وجماله، والفعل: تشرَّق. والعاملة حوَّلت الراء الأولى قافاً لمجانسة القاف الثانية، وفراراً من التضعيف."<sup>(1)</sup>

والأقرب إلى منهج بناء هذا الرباعي العامي هو تكرير القاف لام الثلاثي الفصيح (شَرَّق) قبل عينه؛ لأنه لا قرابة صوتية بين الراء والقاف حتى يُقال بجواز الإبدال بينهما. وإن كان ثمة ما يوجب القول بهذا النمط من التفسير فالأجدي أن يُقال بحذف الراء الأولى، والتعويض عنها بتكرير القاف، فمثل هذا الرأي يجنبنا - في أقل تقدير - القول بإبدالات صوتية مُمتنعة، كإبدال الراء من القاف في تأصيل إبراهيم السامرائي للفعل (فرقس) الآتي:

- فرقس، يقول: "وهو بمعنى ظهور انتفاخات على الجلد من جراء الكَي. والأصل الثلاثي هو (فقس) وأما<sup>(2)</sup> الراء فهي تعويض من القاف في (فقس) بالتشديد بعد فكّ الإدغام."<sup>(3)</sup>

وبناء هذا الرباعي نحسبه جرى بزيادة الراء حشواً بعد فاء الثلاثي الفصيح (فقس) وهذا يغني عن القول بفكّ الإدغام، والتعويض بإبدال أصوات لا تقارب بينها في المخرج.

وقد شاع هذا النمط من التفسير في بعض الدراسات التي توقفت على تأصيل العاميات الدارجة؛ بسبب ما يسمونه بـ: "المخالفة الصوتية"، ونذكر شاهداً لهذه المخالفة المثالين الآتيين، من دراسة عبد الصبور شاهين الموسومة بـ: "مسالك العامية المصرية في صوغ الأفعال":

- فرَفَّت، يقول: "فقد يكون الأصل (فنتت) ثم تحول بالمضاعفة إلى (فتفت) ثم تحول بالمخالفة إلى (فرَفَّت)."<sup>(4)</sup>

والفعل - كما نرى - من الرباعي (فرفط) الذي استعمل في اللهجة الأردنية بمعنى: فنتت الشيء، كالخبز وغيره حتى تتأثر، وأصله من الثلاثي الفصيح (فرط) الدال على مجاوزة الحد والنضيب.<sup>(5)</sup> وقد كُرِّرت فاء هذا الثلاثي بعد عينه؛ فنشأ الرباعي (فرفط) الذي أبدلت فيه الطاء تاء؛ فنشأ الفعل (فرَفَّت).

- شلفط، يقول: "وأصلها - فيما نرى - (شقط) زيدت عليها اللام أو جاء ذلك نتيجة المخالفة - سيان، غير أن العجيب ألا نجد للفعل (شفط) وجوداً في المعجم العربي، رغم تعودنا أن نستعمله في الفصيح، وقد استطعنا أن نجد له أصلاً في استخدام الفعل (شفه) الذي تحل فيه التاء محل الهاء، فيتحوّل إلى (شفت) ثم تُفخم التاء لتنتطق طاء، فينتج الفعل (شفط) الذي يتغير إلى (شلفط)."<sup>(6)</sup>!!

<sup>(1)</sup> العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيح، (شقرق)، 298.

<sup>(2)</sup> (وأما) ساقطة من الأصل، والسياق يقتضي إثباتها.

<sup>(3)</sup> السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 173.

<sup>(4)</sup> شاهين، مسالك العامية المصرية في صوغ الأفعال، 440.

<sup>(5)</sup> الربيدي، تاج العروس، (فرط)، 19 / 528 - 532.

<sup>(6)</sup> شاهين، مسالك العامية المصرية في صوغ الأفعال، 441.

ولهذه المخالفة الصوتية جذورٌ نجدها في آراء اللغويين القدماء، وفي مقدمتهم لغويو الكوفة الذين قالوا بزيادة الصوامت أو تكريرها للفصل بين الأمثال، على نحو قول أبي بكر الأنباري (ت328هـ): "وقال النحويون: الأصل في تغلغل الرجل: تغلّل، فاستنقلوا الجمع بين اللامات، فصلوا بينها بالعين... وكذلك قولهم: قد تحلّل الرجل، أصله: قد تحلّل. وكذلك قولهم: قد حنّنه، الأصل فيه: قد حنّنه." (1)

وقد ردّ ابن جنّي آراء الكوفيين الذين يسميهم البغداديين بقوله: "وتابع أبو بكر البغداديين في أن الحاء الثانية في حنّنت بدل من ثاء... وهذا وإن كان عندنا غلطاً؛ لإبدال الحرف ممّا ليس من مخرجه ولا مقارباً في المخرج له، فإنّه شق آخر من القول." (2) فهذا دليل على أنّ التقارب المخرجي شرط في الإبدال الصوتي.

إنّ مشكل تأصيل الأفعال بالإبدال الصوتي في الدراسات الحديثة لا يختلف في منظورنا عن مشكل حصول هذا الإبدال على وجه التحقيق دون أن يتنبه إليه المحدثون، وشاهد ذلك تأصيل السامرائيّ للفعل (هدرس) في العراقية الدارجة على نحو من:

- هدرس: يقول: "تهدرس الولد في مشيته، أي: اطمأنّ في مشيته وتهادي، ولم نهتد إلى الأصل الذي بني عليه الرّباعي." (3) والفعل من مستعمل بعض اللهجات الأردنيّة بمعناه الوارد في العراقية ولفظه.

والمستعمل في الفصيحة الاسم (الدّهرس) بمعنى: الخفة والنشاط. (4) فمن البعيد أنّ تكون الدارجة العراقية قد اشتقت الفعل منه، فصارت إلى قلبه قلباً مكانياً؛ فهناك نوع من التّضاد الدّلالي بينهما. والأقرب أنّ الفعل العامي من الفصيحة (هطرس)، فقد ورد في "القاموس المحيط": "التهطرس: التّمايل في المشي، والتّبخثر فيه." (5) ويعني ذلك أنّ الدال أبدلت من الطاء، فهما من مخرج واحد، والفرق بينهما في الإطباق، يقول سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً." (6)

## 2. حذف أحد الصوامت من الأفعال

اتكأ العاملي على هذا الحذف كثيراً في ردّ جملة من الأفعال، نوجز منها الآتية:

(1) أبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، 1/ 187.

(2) ابن جنّي، الخصائص، 2/ 56، 57.

(3) السامرائيّ، الفعل زمانه وأبنيته، 183.

(4) الزبيدي، تاج العروس، (دهرس)، 16/ 202.

(5) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (هطرس)، 1/ 581.

(6) سيبويه، الكتاب، 4/ 436.

- طمس، يقول: " طمسَ فلان في الماء إذا ارتمس فيه فأحاط بجسمه كله. وأصله ارتمس، فحذفوا صدر الكلمة (وهو الراء) وفخموا تاء الافتعال فصارت طمس." (1)

وهذا التفسير فيه إغراق في التصور؛ فهو لا يجيب عن الدافع إلى حذف الراء، والأولى أن يعود إلى معجمات اللغة الفصيحة، ففيها نصوص تؤكد استعمال المجرّد (طمس) بمعنى تغييب الشيء وتواريه عن النظر، يقول الزبيدي: "طَمَسَ النَّجْمُ وَالْقَمَرُ وَالْبَصَرُ: ذَهَبَ ضَوْؤُهُ ... وَالنُّجُومُ الطَّوَامِسُ: الَّتِي تَخْفَى وَتَغِيْبُ ... وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الَّتِي غَطَّاهَا السَّرَابُ فَلَا تُرَى ... وَطَمَسَ الْغَيْمُ النُّجُومَ، وَهُوَ مَجَازٌ." (2) والفعل (طمس) من مستعمل بعض اللهجات الأردنية بمعناه في الفصيحة والدارجة اللبنانية، وأمّا الفعل (رمس) ومزیده (ارتمس) فمن الفصح، يقال: رَمَسَهُ إِذَا دَفَنَهُ وَسَوَّى عَلَيْهِ الْأَرْضَ، وَأَصْلُ الرَّمَسِ: السَّنَرُ وَالتَّغْطِيَةُ، وَيُقَالُ: ارْتَمَسَ فِي الْمَاءِ، إِذَا انْعَمَسَ فِيهِ حَتَّى يَغِيْبَ رَأْسُهُ وَجَمِيعُ جَسَدِهِ فِيهِ." (3)

- فَرَّ، يقول العاملي: " فَرَّ بمعنى قَفَرَ، وهي محرفة منها، بحذف القاف وتشديد الزاي عوضاً عن المحذوف؛ كراهة أن تبقى الكلمة على حرفين، أو تكون من: فَرَّ الظبي إذا فرغ." (4)

لقد سبق القول بأن التماثل الدلالي أو التقارب بين الأبنية اللغوية المجردة لا يكفي وحده للقول بنشأتها من بعضها، فمنهج الإسقاط والحذف والتشديد الذي اصطنعه العاملي لا يمكن له أن ينشئ كثيراً من المترادفات اللغوية من بعضها، أو يكون مسؤولاً عن نشأة الأفعال الثنائية المضاعفة أيضاً، ورأي كثير من اللغويين القدماء والمحدثين يتجه إلى أن بعض الثنائيات المضاعفة أصل لغيرها من الأفعال الرباعية المضاعفة، من نحو زَلَّ وزلزلَ، وقد تكون أصلاً لبعض الأفعال الثلاثية الصحيحة والمعتلة، كقول بعضهم بنشأة: مَطَّلَ والمَطَّلُ من المَطَّ. (5) والفعل الأجوف: حاقَ من حَقَّ، و: زالَ من زَلَّ، وذامَ من ذَمَّ. (6)

وقد يقول العاملي بردّ بعض الأفعال الثلاثية إلى أصل رباعيّ من طريق الحذف أيضاً، على نحو ما يذكر في تأصيل الفعل (عزق) الآتي:

- عزق، يقول: " عزق الحَبَّ ونحوه فتعزَّق إذا انتثر من يديه بلا قصد ولا إرادة، ويقولون: بعزَّقُه لهذا المعنى، ولعلَّ الأولى مأخوذة من الثانية، وربما يُقال: إنها من: عزَّقَ القومَ إذا هزمهم وقتلهم، ولكنه

(1) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصح، (طمس)، 356.

(2) الزبيدي، تاج العروس، (طمس)، 208 / 16، 209.

(3) الزبيدي، المصدر السابق، (رمس)، 133 / 16، 134.

(4) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصح، (فز)، 419.

(5) كراع النمل، المنتخب من غريب كلام العرب، 1 / 193.

(6) العسكري، الفروق اللغوية، 557، الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (حاق)، 1 / 266.

وإن قرب لفظاً فهو بعيد عن المعنى المراد.<sup>(1)</sup> وقد تناول محمد إحسان النص في بحثه الموسوم بـ "نظرات في كتاب رد العامي إلى الفصيح للشيخ أحمد رضا العاملي" الفعل (بعزق) على أنه من العامي القائم على الفصيح (بعثق) بإبدال الزاي من الناء، يقول: "بعزق المال معناه بدده ... وهو في الفصيح: تبعثق مأخوذ من تبعثق الماء إذا خرج من حوض ففاض."<sup>(2)</sup>

وما نذكره - ابتداءً - هو أن الفعل (بعزق) من الفصيح، وليس من العامي كما ذكر العاملي. ويظهر أنه من مقلوب (زعبق)؛ فقد أورده الأزهري بقوله: "تزعبق الشيء من يدي أي: تبتدر وتفرق."<sup>(3)</sup> ومن ثم أوماً لصاحب بن عباد إلى هذا القلب بقوله: "زعبقت القوم والشيء زعبقة أي: فرقته وبددته، والبزعة مثله."<sup>(4)</sup> وشبيه بهذا ما ذكره الفيروزآبادي بقوله: "زعبق القوم والشيء: فرقه وبدده، كبزعه."<sup>(5)</sup>

وقد نقل الزبيدي ما يبين حقيقة الفعلين بقوله: "بعزق الشيء أهمله الجوهري وصاحب اللسان، وقال ابن عباد: أي: زعبقه وهو مقلوب منه ... والمعنى فرقه وبدده، وفي استعمال العامة: البزعة هو تقريظ الشيء هدراً ومجاناً، ووضعاً في غير موضعه، ومن ذلك سمو المبتدر المبعزق، وتبعزق الشيء: إذا تفرق وتبدد، ومما يُستدرك عليه: تبعزقنا النعم، أي: تقسمناها."<sup>(6)</sup> والفعل (زعبق) يمكن رده إلى الثلاثي الفصيح (زعبق) بزيادة الباء، ومن معانيه التي أوردها الزبيدي: "زعبت الريح التراب أثارته وفي حاشية ابن بري: أمارته."<sup>(7)</sup> وفي هذه الإثارة معنى التبديد والتفريق.

وفي اللهجة الأردنية يقال في هذه المعاني: بعزق وبزعبق أيضاً.

### 3. زيادة الصوامت لبناء الأفعال الرباعية

مشكل هذا الضرب من الزيادة أنه غير مقيد بصوامت معينة دون تفاضل بينها، أو قياس يحدد نوعها، فجمهور صوامت العربية تصلح للزيادة البنائية في دراسات كثير من المحدثين، على النحو الظاهر في شواهد السامرائي الآتية:

- عكنش، يقول: "عكنش بمعنى انكمش وصار ذا طيات كثيرة، والأصل الثلاثي هو عكن ثم زيدت الشين في الآخر، وقد يكون منحوتاً من (عكن) و(عكش) والمعنى المتحصل من هذين الفعلين يؤيد ظاهرة النحت في (عكنش)."<sup>(8)</sup>

(1) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيح، (عزق)، 373.

(2) النص، نظرات في كتاب رد العامي إلى الفصيح، 565-585، منشور في كتاب: "اللهجات العربية الفصحى والعامية"، المجلد الأول، وقد صدر عن مجمع اللغة العربية المصري، سنة، 2006م.

(3) الأزهري، تهذيب اللغة، (زعبق)، 3/ 183.

(4) ابن عباد، المحيط في اللغة، (زعبق)، 1/ 132.

(5) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (زعبق)، 1/ 890.

(6) الزبيدي، تاج العروس، (بعزق)، 25/ 86.

(7) الزبيدي، تاج العروس، (زعبق)، 25/ 406.

(8) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 172.

والاستقراء يدل على أن النون هي التي تُزاد لبناء كثير من الأفعال الرباعية الفصيحة غير المضاعفة، لا الشين، وهذا ما يدفعنا إلى القول: بأن الفعل العامي من مقلوب الفصيحة (عكش) الذي اهتدى ابن فارس إلى تأصيله بزيادة النون على حد قول الزبيدي: "وقال ابن فارس: عَكَشَ العُشْبُ: هاج، وكثر والتف، والنون زائدة، وتعكش الشيء: تعكش، أي: تجمع وتقبض... والعنكشة: التجمّع." (1) ويؤيد هذا القلب المكاني استعمال بعض اللهجات الأردنية الفعل (عكش) بمعناه ولفظه الفصحيين، وبمعناه في العراقية الدارجة دون لفظه.

والغريب - بعد ذلك - أن يذهب عيسى المعلوف إلى أن الاسم (العكش) - وهو الذي لا يهتم بالزينة والترتيب - من الألفاظ العامية في الشام ولبنان، وأنه من الرباعي (العكش). (2) ومادة (عكش) من الفصيحة دون شك، وقد أورد منها الزبيدي: عكش الشعر، إذا التوى وتلبّد، وكل شيء لزم بعضه بعضاً فقد تعكش، وعكش النبت: كثر والتف، والعكش من الشعر: الجعد المتلبّد الأطراف، وهو الرجل لا يُخرج من نفسه خيراً، وعكش الخبز: يبس وتكرج، وتعكش الشيء: تقبض وتداخل بعضه في بعض. (3)

و ورود (العكش) في اللهجات الشامية بمعنى عدم الاهتمام بالزينة والترتيب نمط من تطور دلالة الفصيحة.

- هجول، يقول السامرائي: "والمعنى أبعد وطرده وحمله على الانتقال والابتعاد. والثلاثي فيه مادة (جول) ثم صُدّرت بالهاء لتكون على الرباعي، ولتفيد هذا المعنى." (4)

والشائع في الفصيحة أن تُزاد الواو في الفعل الثلاثي لإحاقه بالرباعي، في نحو قولهم: حوّل وصومع وجهور، وهروّل. (5) وعليه فإن أصل هذا الرباعي هو الثلاثي الفصيحة (هجل)، ومنه: هَجَل بالشيء إذا رمى به، وأهَجَل الإبل إذا أهملها، و وسع الشيء، وضيع المال، وهَجَلت المرأة بعينها: أدارتها تغمز الرجل، وهَجَل عِرضه تهجيلاً: وقع فيه، ودُموع هُجول: سائلة. (6) وهذا الثلاثي نراه مصدر بناء الاسم الفصيحة (الهوجل)، وهي الناقّة السريعة الذاهبة في سيرها، كأن بها هوجاً من سُرعته. (7) وإليه ردّ الزبيدي اشتقاق الاسم (الهوجل) - وهو التّقليل - بزيادة النون. (1) وهو مصدر بناء الفعل الرباعي (هوجل) المستعمل في بعض اللهجات الأردنية، بمعنى مشى مُنتاقلاً.

(1) الزبيدي، تاج العروس، (عكش)، 17 / 282.

(2) المعلوف، اللهجات العامية في لبنان وسورية، 538، بحث منشور في كتاب: "اللهجات العربية بحوث ودراسات"، وقد صدر عن مجمع اللغة العربية المصري، سنة، 2004م.

(3) الزبيدي، تاج العروس، (عكش)، 17 / 274، 275.

(4) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 182، 183.

(5) سيبويه، الكتاب، 4 / 286.

(6) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (هجل)، 1 / 1070.

(7) ابن منظور، لسان العرب، (هجل)، 11 / 690.

إنَّ بناء الأفعال الرباعية غير المضاعفة بهذا الضرب من الزيادات التي لا ضابط لها صار معروفاً في التأصيل اللغوي الحديث، فمثل هذه الزيادات كما يذكر تمام حسّان: "حُرّة دون النظر إلى نوع المزيد وإلى ارتباطه بأحد الحروف الأصلية" وأنَّ الزائد: "حرف غير مقيد بحروف سألتمويناها."<sup>(2)</sup> ولهذا كان يسوق جملة من الأفعال الرباعية المستعملة في اللهجات العامية المصرية ويردّها إلى أصول ثلاثية دون تقييد الزائد، فضلاً عن قوله بأنماط من الإبدالات الصوتية التي أفضت إلى بناء هذه الرباعيات العامية دون ضابط أيضاً. وفيما يأتي جملة من الأفعال الرباعية مع أفعالها الثلاثية على حسب نسقه لها: (دريك/ ريك) و(شعبط / شبت) و(زروط/ روث) و(شردح/ رده) و(زفط/ فلت) و(حنق/ حذق) و(برطع/ رتع) و(فنتر/ نثر) و(حرجم/ رجم)...<sup>(3)</sup> ويكفي للشكّ في هذا التأصيل أنّ الفعل (حرجم) الذي نسقه مع هذه العاميات من الفصح، وقد ذكر معناه الفيروزآبادي بقوله: "حَرَجَمَ الإبل: رَدَّ بعضها على بعض."<sup>(4)</sup> وأمّا منهج بناء الرباعيات من الثلاثيات ففيه من التعسف ما لا يحتاج إلى فضل بيان، ويكفي النظر في (شعبط / شبت) للخروج بهذا الحكم.

وأراء المحدثين في عدم تقييد نوع الزائد يوافق منهج بعض اللغويين القدماء، كابن فارس الذي توسّع في هذه الزيادات على نحو غير مسبوق في تأصيل الأبنية الرباعية والخماسية، فليس في العربية صامت لا تجوز زيادته لديه، وكان - أحياناً - لا يقطع بنوع الزائد، ففي الاسم (الدّعثر) - بمعنى الحَوْض المُتَنَلِّم أو الذي لم يُتَنَوَّق في صنّعتَه - ذكر أنه مزيد بالعين، من (دَثَر)، وقال بنشأته - أيضاً - من دَعَث، بزيادة الراء.<sup>(5)</sup> وأمّا الفعل: شَبَرَقْتُ اللَّحْمَ، إذا قَطَعْتَهُ، فالقافُ هي الزائدة فيه.<sup>(6)</sup> والزائد في هذا الرباعيّ الباء لا القاف، وهو قائم على الفعل الثلاثي: شَرَقْتُ الثمرة إذا قَطَعْتَهَا، وتَشْرِيقُ اللَّحْمِ: تَقْطِيعُهُ وتقديده وبسْطُهُ في الشَّمْسِ لِيَجِفَّ.<sup>(7)</sup> وقد صرّح بزيادة الباء كراع النمل (ت بعد 309هـ) في قولهم: شَرَقَ الثوبَ وشَبَرَقَهُ إذا قَدَّه، وخرَقَ عملَه وخرَبَقَهُ إذا أفسده.<sup>(8)</sup> ولسنا نشكّ في أن هذه الزيادات كانت تجري على شيء من القياس في العربية، وليست اعتباراً، فأكثر المزيادات لدى الخليل وكراع النمل وابن دريد والأزهري والجوهرية هي الأصوات الخفيفة: "ل،

<sup>(1)</sup> الزبيدي، تاج العروس، (هجل)، 31 / 118.

<sup>(2)</sup> حسان، مناهج البحث في اللغة، ، 219، 220.

<sup>(3)</sup> حسان، المصدر السابق، 220.

<sup>(4)</sup> الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (حرجم)، 1 / 1093.

<sup>(5)</sup> ابن فارس، مقاييس اللغة، 2 / 340.

<sup>(6)</sup> ابن فارس، المصدر السابق، (شبرق)، 3 / 272.

<sup>(7)</sup> ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (شرق)، 2 / 183.

<sup>(8)</sup> كراع النمل، المنتخب، 1 / 700 - 705.

م، ن، ر، ب، ف، و، ي " على ما تبين من الأمثلة السابقة واللاحقة. وهذه المسألة تحتاج إلى دراسة مستقلة، نأمل أن نقوم بها في المستقبل القريب، إن شاء الله تعالى.

#### 4. النَّحْتُ

النحت من الوسائل التي لم يُنْفَق على منهجها وقياسها، وقد تناول هذه المسألة كثير من الباحثين المحدثين بالبيان والتفصيل المغني عن البسط مرة أخرى.<sup>(1)</sup> غير أن ما يمكن الخلوص إليه هو أن ما حُمِل على نحت فعلٍ من مجموع فعلين وحسب لم يقل به أي لغوي من القدماء الذين سبقوا ابن فارس (ت395هـ)، ولكنهم فسروا أمثلة من نحو: (عشمي) بالنحت من (عبد) و(شمس)، وفاقاً لشرط كثرة استعمال الألفاظ المنحوت منها، واقتراها معاً في الاستعمال<sup>(2)</sup>، وهما شرطان يتحققان في الأمثلة كلها التي عُدَّت من المنحوتات، من مثل: (بسمَل وحيعل... )، وقد صار هذا النحت متكافئاً رئيساً لابن فارس في تأصيله ما زاد على البناء الثلاثي من الأبنية الرباعية والخماسية. ولكنه لم يستطع الخلوص إلى نتائج حاسمة في هذا الموضوع، بل نراه يتردّد بين النحت والزيادة وغيرها من الوسائل، على نحو قوله: "ومن ذلك قولهم للصلب الشديد: جَعَدَ فالعين زائدة، وهو من الجَدِّ، وممكن أن يكون منحوتاً من الجَلْع أيضاً، وهو البرورُ؛ لأنه إذا كان مكاناً صلباً فهو بارزٌ؛ لِقَلَّةِ النَّبَاتِ بِهِ."<sup>(3)</sup>

وقد صار النحت من جملة وسائل بعض المحدثين في تأصيل الأفعال العامية، على النحو الذي يظهر في آراء السامرائي الآتية:

- قرضم، يقول: "معناه: قرض قليلاً، والنحت واضح في هذا الرباعي، فهو من (قرض) و(قضم)."<sup>(4)</sup> والفعل من الفصيح القائم على الثلاثي (قرض) بزيادة الميم، وليس من العامي؛ لقول الأزهري: "وقرَضْتُ الشيءَ: قطعته، والأصلُ قَرَضْتُهُ."<sup>(5)</sup> وإلى هذا الرأي ذهب ابن منظور أيضاً.<sup>(6)</sup> ولسنا نرى مانعاً من قيامه على الثلاثي الفصيح (قضم) بزيادة الراء. والسامرائي ينحو كثيراً منحى ابن فارس في القول بالنحت، كقول ابن فارس في الفعل قَرَضَبَ بمعنى قَطَعَ: "والكلمة منحوتة من كلمتين: من قَرَضَ وَقَضَبَ، ومعناها جميعاً: القَطْعُ."<sup>(7)</sup> فلاي شيء يُقال بالنحت، والأوضح أن الفعل (قرضب) يمكن له أن ينشأ من واحد من هذين الثلاثيين، بزيادة الباء في (قرض) أو الراء في (قضب)؟

(1) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، 243-274.

(2) الخليل، العين، 60/1، 61، 5/3، أبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، 11/1.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، 509/1.

(4) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، (قضم)، 175.

(5) الأزهري، تهذيب اللغة، 9/287.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (قضم)، 12/476.

(7) ابن فارس، مقاييس اللغة، 5/117.



ويتردّد السامرائيّ بين الزيادة والنحت في تأصيل جملة من الأفعال على النحو الآتي:

- خربط، يقول: "خربط ... والخريطة: الفوضى وعدم النظام، وبناء الفعل إمّا يكون على طريقة النحت بين<sup>(1)</sup> (خلط) و (خبط) بعد إبدال الراء من اللام الأصلية وإمّا أن يكون الراء تعويضاً<sup>(2)</sup> من الباء في (خبط) بالتشديد بعد فك الإدغام.<sup>(3)</sup> وأمّا العامليّ فتردّد بين الزيادة والإبدال في تأصيله هذا الفعل، يقول: "خربط الشيء إذا أفسد نظامه وشوّشه... وهي إما من: خريق العمل إذا أفسده، والقاف والطاء يتعاقبان في الفصيح... أو من خَبَطَت الإبلُ الحوضَ إذا هدمته بأخفافها.<sup>(4)</sup> والأوضح أنّه من الفصيح (خلط) بزيادة الباء؛ ليصير على (خلبط)، ومن ثمّ أبدلت اللام راءً.

- قرطف، وهو كما يقول السامرائيّ: "بمعنى قصّ واقتطع قليلاً ... والأصل (قطف) والراء جاءت على طريقة التعويض التي أشرنا إليها، أو أنها منحوتة من (قرط) و (قطف)."<sup>(5)</sup> وما تذكره معجمات اللغة في مادة (قرطف) هو (القرطف) بمعنى القטיפه، أو بقلة، أو هو ثمرة الرمث، كالسنبلة البيضاء.<sup>(6)</sup> والأبين أنّ من (قطف) بزيادة الراء، دون فكّ تضعيف الطاء، والإبدال من الطاء الأولى راء على حسب (طريقة التعويض) التي ذكرها السامرائيّ. وبهذا المنهج كان يفسر نشأة الفعل:

- فرقع، يقول: "فرقع بمعنى أحدث انفجاراً وأصله (فقع)، والراء تعويض من القاف<sup>(7)</sup> بعد فكّ الإدغام."<sup>(8)</sup>

والفعل من أصول فصيحة، وقد أصل مصدره ابن فارس بزيادة الراء، يقول: "ومن ذلك الفرقة: تنقيض الأصابع، وهذا مما زيدت فيه الراء، وأصله فقع."<sup>(9)</sup>

القسم الثاني: مشكل نقص الاستقراء وما يدور في محوره

### 1. نقص الاستقراء

من الأمثلة الدالة على هذا النقص في مؤلّفي العامليّ والسامرائيّ:

- مغج، يقول العامليّ: "مغج الصبيّ ثدي أمه إذا التقمه ومصّه بشرأه... مأخوذ من قول العرب: غمج الماء ... إذا جرعه جرعاً متتابعاً، والعامّة جاءت به على القلب."<sup>(1)</sup>

(1) النحت لا يكون بين الشينين وإنما يكون منهما؛ لذا فالصواب أن يقال: النحت من (خلط) و (خبط).

(2) وفي الأصل (تعويض) وهو خطأ نحوي محض.

(3) السامرائيّ، الفعل زمانه وأبنيته، 159.

(4) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيح، (خربط)، 150.

(5) السامرائيّ، الفعل زمانه وأبنيته، 175.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (قرطف)، 282 / 9، الزبيدي، تاج العروس، (قرطف)، 24 / 247.

(7) في الأصل من الراء، والصواب من القاف كما أثبتنا، ولعله من أخطاء الطباعة.

(8) السامرائيّ، الفعل زمانه وأبنيته، 173.

(9) ابن فارس، مقاييس اللغة، 4 / 513.

فمن مظاهر نقص الاستقراء في هذا التأصيل أن (غمج) من المستعمل في الفصيحة قبل العامية، والفعل الدال على هذا الضرب من الرضاع في الفصيحة (معج) الوارد في قول الزبيدي: "معج الفصيل ضرع أمه يمعجه معجاً لهزه وقلب، أي: فتح فاه في نواحيه ليستمكن، وفي أخرى: ليتمكن في الرضاع... وقد روي: معج الفصيل، بالإعجام أيضاً." وذكر في موضع آخر أن (معج) لغة في (معج) بقوله: "ومعج الفصيل أمه: لهزها، لغة في المهملة."<sup>(2)</sup> وقد استعمل المزيد (تغامج) ومجرده (غمج) لهذا المعنى دون أن يذكر القدماء أنه من مقلوب (معج)، وفي ذلك ينقل ابن سيده عن الخليل وأبي زيد ما نصه: "صاحب العين: فصيل غمج يتغامج بين أرفاغ أمه إذا رضعها، أبو زيد: معج الفصيل أمه يمعجها معجاً، ومعدّها يمعدها مثل: لهزها."<sup>(3)</sup> وقد استعمل الفعل (معج) لهذا النوع من رضاع الصغير، ولمعانٍ قريبة من ذلك في بعض اللهجات الأردنية، فضلاً عن استعمالها الفعل (جعّم) الذي لم يثبت استعماله في الفصيحة، وهو - دون شك - مقلوب من الفصح (معج) أو (غمج).

- سلحب، ذكر العامي في تأصيله: "سلحب الرجل، إذا ذهب في سيره لا يلوي على شيء" وينقل من "لسان العرب" قول ابن منظور: "المسلحّب الطريق البين الممتد." ليخلص من ذلك إلى القول: "فسلحب العامية مخففة من اسلحب الفصحى."<sup>(4)</sup>

فما يخلص إليه العامي يشير إلى أن الرباعي المجرد (سلحب) من العامي، وأن أصله المزيد الفصح (اسلحب). وقد فات العامي أن لهذا المجرد والمزيد أصلاً ثلاثياً ذكره كراع النمل في سياق تأصيله لجمهور من الأفعال الرباعية القائمة على أفعال ثلاثية بزيادة اللام، يقول: "واسلحب: امتد من السحب، واجلعب: من جعبته ألقينه..."<sup>(5)</sup>

ويكرّر السامرائي القول بعدم اهتدائه إلى الأصول الثلاثية للأفعال الرباعية، وهذا نقص في الاستقراء، ومن أمثله:

- كركش، يقول السامرائي: "كركش الشيء، أي: أخذ نصيبه منه، ولا نعلم من أصله شيئاً."<sup>(6)</sup> ودلالة هذا الرباعي العامي على الجمع واضحة، وهي تماثل دلالة الفعل الثلاثي الفصح (كرش) الذي بين ابن فارس اجتماع صوامته على هذا المعنى بقوله: "الكاف والزاء والشين أصل صحيح يدل على تجمّع وجمّع، من ذلك الكرش، سميت لجمّعها ما فيها، ثم يشتق من ذلك، فيقال للجماعة من الناس:

(1) العامي، قاموس رد العامي إلى الفصح، (غمج)، 541.

(2) الزبيدي، تاج العروس، (معج)، 6/ 216، 217.

(3) ابن سيده، المخصص، (الطب والرضاع)، 2/ 147.

(4) العامي، قاموس رد العامي إلى الفصح، (سلحب)، 267.

(5) كراع النمل، المنتخب من كلام العرب، 1/ 693، 694.

(6) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 179.

كِرْشٌ... وتكرّشَ وجْهَهُ: تَقَبَّضَ فِصَارَ كَالْكَرْشِ.<sup>(1)</sup> ويؤكد اشتقاقَ هذا الرباعيِّ من الثلاثيِّ الفصيح (كرش) استعمالُ بعض اللهجات الأردنية لهذا الثلاثيِّ بمعنى الجمع، يقال: كرش فلان، إذا جدَّ في الكسب والعمل حتى أتعب نفسه. ومعنى الجمع والكسب يطالع في الثلاثيِّ الفصيح (قرش) والمزيد منه، يقول الزبيديُّ: "وتقرّشوا: تجمّعوا... يُقال: قرش لأهله وتقرّش وأقرّش، وهو يُقرّش لأهله، ويقرّش، أي: يكتسبُ."<sup>(2)</sup> فلعلَّ الإبدال بين القاف والكاف قد وقع؛ لاستعمال العربية (كرش) و (قرش) لمعنى الجمع والكسب.

وعليه فإنَّ العراقية الدارجة بنت الفعل (كرش) من الفصيح (كرش) بتكرير الكاف فاءِ الفعل بعد عينه، على منهج بناء الفصيحة الرباعيِّ: طَرَبَ من الثلاثيِّ: طَرَبَ إذا ذهب الحزنُ وحلَّ الفرحُ، والطَرَبُ الحِفَّةُ<sup>(3)</sup> بوساطة تكرير الطاء، وقد بين الزمخشريُّ (ت538هـ) اشتقاقه بهذا التكرير من الفعل (طرب).<sup>(4)</sup> وقد تلجأ العربية إلى تكرير عين الثلاثيِّ قبل فائه لبناء الرباعيِّ منه، كبنائها (قرقف) من الثلاثيِّ: رَقَفَ إذا أُرِدَ من البرد.<sup>(5)</sup> وقد بين ابنُ منظور بناء هذا الرباعيِّ بتكرير القاف قبل الراء.<sup>(6)</sup>

- بريد، ذكر السامرائيِّ معنى هذا الفعل في العراقية الدارجة - وهو قَوْضَ وحطَّم - ليخلص في تأصيله إلى القول: "ولا نعلم كيف تمَّ هذا الرباعيِّ، ذلك أننا لا نستطيع أن نقرب بينه وبين الثلاثيِّ (ريد) الفصيح."<sup>(7)</sup>

وبحثُ السامرائيِّ عن أصل هذا الرباعيِّ في مادة الثلاثيِّ (ريد) دون (برد) من نقص الاستقراء. وقد نصَّ على استعماله العامليِّ بقوله: "يقولون: بريدَ الشعر إذا حلّقه مستأصلاً له" ومن ثمَّ قابله بالمستعمل في الفصيحة، وهو: "سبردَ الشعر إذا حلّقه."<sup>(8)</sup> ولم يذكر كيف بُني هذا العاميُّ؟ وفي بعض اللهجات الأردنية استعمل: بَرَيْدَ بمعنى قصَّ الشيءَ أو أزاله أو قلّمه. ونرى أنَّه من الثلاثيِّ الفصيح: بَرَدْتُ الخشبَةَ بالمبرد إذا نَحَّتْهَا.<sup>(9)</sup> بتكرير الباء فاء هذا الفعل الثلاثيِّ بعد الراء عينه. وقد بينا فيما مضى اعتراف بعض اللغويين القدماء ببناء الأمثلة الرباعيَّة بالتكرير بما يغني عن التفصيل.

<sup>(1)</sup> ابن فارس، مقاييس اللغة، (كرش) 5/ 170.

<sup>(2)</sup> الزبيدي، تاج العروس، (قرش)، 17/ 328، 329.

<sup>(3)</sup> الخليل، العين، (طرب)، 7/ 420، ابن دريد، جمهرة اللغة، (طرب)، 1/ 315، ابن القطاع، كتاب الأفعال، (طرب)، 2/ 316.

<sup>(4)</sup> الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، (طر)، 2/ 360.

<sup>(5)</sup> الزبيدي، تاج العروس، (رقق)، 25/ 353، 360.

<sup>(6)</sup> ابن منظور، لسان العرب، (رقف)، (قرقف)، 9/ 127، 282.

<sup>(7)</sup> السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 153.

<sup>(8)</sup> العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيح، (بريد)، 34.

<sup>(9)</sup> ينظر: الأزهرى، تهذيب، (برد)، 14/ 75، الزمخشري، أساس البلاغة، (مرط)، 2/ 206.

ولم يظهر نقص الاستقراء في آراء العامليّ والسامرائيّ فقط، بل نجد غير دارس من المحدثين يقع في هذا النقص المخلّ، فتمام حسان يذكر أن الفعل (فرطخ) من استعمال العامية المصرية، وقد رده إلى الثلاثيّ (فتح).<sup>(1)</sup> وهو رباعي مستعمل في الفصيحة، ذكره الأزهري بقوله: "يقال: فرطخ الفرص وفلطحه إذا بسطه".<sup>(2)</sup> وذكره ابن عباد بقوله "فرطخ الخبزة وفلطحها: بسطها. وفلان مفرطخ الرأس: عريضه".<sup>(3)</sup>

## 2. مشكل الأعجمي والدخيل

نسب العامليّ وإبراهيم السامرائيّ جملةً من الأفعال العامية إلى أصول غير فصيحة نجتزئ منها بالآتي:

- لشق، ومنه: استلشق بالعمل، إذا تهاون فيه وتباطأ، ويرى العامليّ أنه من الدخيل، ويمكن أن يكون من الفصيحة: لثق يومنا بمعنى ركبت ربحه، والتعاقب بين الثاء والشين وارد في الفصيحة، كقولهم: لطته ولطشه بمعنى ضربه.<sup>(4)</sup>

والفعل ليس من الدخيل، بل من المستعمل الفصيحة، وقد أورد معناه الفيروزآبادي بقوله: "وفي (الاستسقاء) من البخاريّ: بشق المسافر: أي تأخّر ولم يتقدّم، أي: حُبس أو ملّ، أو عجز عن السفر لكثرة المطر... أو الصواب: لشق، أو لثق باللام، أو مشق.<sup>(5)</sup> وقد تبين أنّ معجمات اللغة لم تورد الفعل (لشق) باستثناء ما ذكره الفيروزآبادي والزبيديّ الذي شكّ أنه من المصحف بقوله: "لشق باللام والشين، كذا في النسخ، ولم يذكره في موضعه... فهو تصحيف، والذي يظهر أنه بالسين المهملة، واللّسوق هو اللّصوق".<sup>(6)</sup>

- برغل، يقول العامليّ: "البرغل: القمح المسلوق... وهي دخيلة معربة من (بلغور)، وصاغت العامة منها فعلاً، فقالوا: لونٌ مبرغل، إذا كان يشبه حب البرغل (الجريش)".<sup>(7)</sup>

لقد خلت معجمات العربية من (البرغل) بالمعنى السابق، باستثناء ما ذكره الزبيدي، وهو أنّ: "البرغل... الفريك، شامية".<sup>(8)</sup> والظاهر أنّ هذه الكلمة ناشئة من الفصيحة، وأصلها الفعل (غريل)، ورد في "تاج العروس": "غزبله أي: الدقيق ونحوه غزبله: نخله، وقيل: غزبله قطعته. وغزبل القوم: قتلتهم

(1) حسان، مناهج البحث في اللغة، 220.

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، (فرطخ)، 215 / 5.

(3) ابن عباد، المحيط في اللغة، (فرطخ)، 266 / 1.

(4) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيحة، 524.

(5) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بشق)، 868 / 1.

(6) الزبيدي، تاج العروس، (لشق)، 81 / 25.

(7) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيحة، 40.

(8) الزبيدي، تاج العروس، (برغل)، 76 / 28.

وطَحَنَهُمْ".<sup>(1)</sup> واستعملت العربية لهذا المعنى - أيضاً - الفعل (كريل)، ورد في "لسان العرب": "كَرَيْلَت الطَّعَامُ كَرْيَلَةٌ: هَدَّبْتَهُ وَنَقَيْتَهُ مِثْلَ غَرْيَلْتَهُ".<sup>(2)</sup> وقد شاع استعمال الأفعال: غريل وكريل وبرغل في كثير من اللهجات الأردنية، وكذا الاسم (البرغل) للمعاني السابقة، وهو ما يرجح كون الفعل (برغل) من مقلوب الفصيح (غريل)، ومن ثمَّ صارت هذه اللهجات العامية إلى اشتقاق الاسم (البرغل) للقمح الجريش الذي يُنقى ويُطحن ويُطبخ. ولعلَّ الفعل (غريل) هو أصل (كريل)، ومن ثمَّ يمكن لنا أن نردَّ هذا الأصل الدالَّ على التنقية والفصل والقطع إلى الثلاثي الفصيح (غرب) بزيادة اللام كسعاً، لقول ابن منظور: "عَرَبَ عَنَا ... وَعَرَّبَ، وَأَعْرَبَ، وَعَرَّه، وَأَعْرَه: نَحَاهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنْ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ بِتَغْرِيبِ الزَّانِي سِنَّةً إِذَا لَمْ يُحْصَنَ، وَهُوَ نَفْيُهُ عَنِ بَلَدِهِ".<sup>(3)</sup> فالتغريب بمعنى التَّحْيَةِ يقارب معنى الغريلة وما فيها من تنقية الحبوب، وفصلها عما يخالطها. وقد ذكر السامرائي أنه لم يهتد إلى الأصل الثلاثي للفعل (غريل).<sup>(4)</sup>

- نشتر الجرح بمعنى انبثق منه الدم في العراقية الدارجة. وذكر السامرائي أنه من العامي الذي لم تستعمله الفصيحة، وهو مشتق من الاسم (نشتر) الأعجمي.<sup>(5)</sup>

والفعل من مقلوب الفصيح (شنتر) القائم على الثلاثي (شتر) بزيادة النون؛ للدلالة المشتركة بين الفصيح والعامي على معنى الشق والقطع والتفريق، يقول الجوهري: "وَشَتَّرْتُ بفلان تَشْتِيرًا، إِذَا تَتَقَصَّتَهُ وَعَبْتَهُ. وَشَنَّتَرَ ثَوْبَهُ: مَرَّقَهُ".<sup>(6)</sup> و ورد في "تاج العروس" أن شتَرَ بمعنى قطع، وشننر ثوبه، إذا مرَّقه، ومن ثمَّ نقل الزبيدي رأي الجوهري في زيادة النون، خلافاً لمن يقول بأصلاتها، يقول: "وهو صَرِيحُ صَنِيعِ الْجَوْهَرِيِّ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي شَتَرَ".<sup>(7)</sup> وما يرجح القلب الذي ذهبنا إليه استعمال الفعلين (نشتر) و(شنتر) في بعض اللهجات الأردنية للمعنى الذي ذكره السامرائي في الفعل (نشتر) المستعمل في اللهجة العراقية.

ومما يؤخذ على تأصيل السامرائي للأفعال العامية المنسوبة إلى أصول أعجمية نقص التوصيف

الدلالي، كالذي ذهب إليه في تأصيل الفعل الآتي:

- شلتغ، يقول: "شلتغ بمعنى سلك سلوك المحتالين، ولم نهتد إلى الأصل الثلاثي ... ويبدو لي أن الفعل أخذ من مادة أعجمية".<sup>(8)</sup>

(1) الزبيدي، المصدر السابق، (غريل)، 30 / 87، 88.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (كريل)، 11 / 586.

(3) ابن منظور، المصدر السابق، (غرب)، 1 / 638.

(4) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 173.

(5) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 191.

(6) الجوهري، صحاح اللغة، (شتر)، 2 / 693.

(7) الزبيدي، تاج العروس، (شتر)، 12 / 131، (شنتر)، 12 / 248.

(8) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 167.

فالسامرائي لم يذكر من أي مادة أعجمية بُني هذا الفعل، زيادةً على أن دلالة قوله "سلك سلوك المحتالين" كناية لا تقربنا من رده إلى فصيحته؛ ولهذا يمكن رده إلى الثلاثي الفصيح (شغ) بزيادة اللام حشواً بعد الشين؛ لقول ابن منظور: "شَغَّ الشيء ... وَطَنَهُ وَدَنَّهُ، وَالْمَشَاتِغُ: الْمَهَالِكُ".<sup>(1)</sup>

### 3. مشكل المقاربة بين الاستعمال العامي والفصيح

نكتفي لبيان هذا المشكل بمثالين ذكرهما السامرائي، وهما:

- رعب، يقول: "إن هذه المادة حية في العامية المتداولة في العراق ومعناها فقدان الحُسن والتتوق في الملابس، بحيث يبدو الرجل مُرْعَباً فاقداً للرّشافة والانسجام أميل إلى الضخامة والاتساع. وجملة هذه المعاني تقوي عندي أنّ هذا الفعل صيغ على طريقة النَّحْت من رَبَلٍ وَعَبَلٍ، وكلا الفعلين يدلان على النَّجْمُ والكثرة".<sup>(2)</sup> وفي موضع آخر قال: "وفي اللغة الفصيحة رَعَبُ الثوبِ فَنَرَعَبُ: مَرَّقُهُ فَمَرَّقَ ... ولست على يقين من الأصل الثلاثي لهذا الفعل الرباعي ذلك أنّ ربل الثلاثي بعيد في معناه عن الرباعي واستعماله".<sup>(3)</sup>

فكيف صحّ لديه أن يكون (رَعَبُ) منحوتاً من (رَبَلٍ وَعَبَلٍ) حين استعمل في العراقية الدارجة، ولا يتوصّل إلى ثلاثيته عندما كان مستعملاً في الفصيحة؟ وبالعود إلى معجمات اللغة نجد أن ابن فارس عدّ الرباعي: رَعَبُ اللَّحْمِ - إذا قَطَعَهُ - ممّا زيدت فيه الباء، وأصله من (رَعَلٍ) لأنهم يسمّون ما يُقَطَع من أذن الشاة ويُنزَعُ مُعَلِّقاً مضطرباً ينوس الرُعْلَةَ.<sup>(4)</sup>

والواضح أنّ (رَعَبُ) يمكن أن ينشأ بزيادة الباء كما ذكر ابن فارس، أو ينشأ بزيادة اللام في الثلاثي الفصيح: رَعَبُ السَّنَامِ وغيره، إذا قَطَعَهُ، والمَرَعَبُ من السَّنَامِ: المُقَطَّعُ، أو أنّ ترعيبه هو ارتجاعه وسمّنه وغلظه.<sup>(5)</sup> وأمّا دلالة الفعل الفصيح (رَعَبُ) على فقدان الحُسن والتتوق في الملابس فتبدو من قولهم: رَعَبُ الثوبِ، إذا مَرَّقَهُ. والرُعْبُولَةُ، وهي الخزقة المتمرّقة، والرُعْبِيلَةُ بمعنى ما أُخْلِق من الثوب، وامرأة رَعَبُ: في خُلْفَان الثياب، وقيل: هي الرُعْنَاءُ الحمقاء.<sup>(6)</sup>

إنّ فقدان الحُسن والتتوق في الملابس يقتضي أن تكون الملابس رتّة أو ممزقة غير منتظمة، وقد يفرض ارتداؤها وعدم تناسقها إلى السمنة والغلظ؛ وهذا من التوسّع الدلالي الذي سوّغ للعراقية الدارجة

(1) ابن منظور، لسان العرب، (شغ) 8 / 436.

(2) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص، 148.

(3) السامرائي، المصدر السابق، ص 163.

(4) مقاييس اللغة، (رعب)، 2 / 509، 510.

(5) ابن دريد، جمهرة اللغة، (ورع)، 2 / 775، 776، الجوهري، صحاح العربية، (روع)، 3 / 1223، الزبيدي، تاج العروس، (رعب)، 504/2، 505.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (رعب)، 11 / 289.

استعمال الفصيح (رعبل) الذي دلّ على قريب من هذه المعاني. وكان على السامرائي أن يتنبّه إلى هذا التوسّع والمقاربة الدلالية بين العامي والفصيح.

- رهدن، يقول السامرائي: "رهدن، والرهدنة الأناة والتروي، والمُرهَدن هو المستقر في مكانه... أما الرَّهْدَنُ الفصيح فهو الأحمق، وهذا من العجب في البعد بين العامية والفصيحة." (1)

والأمر على خلاف ما ذكر السامرائي؛ لأنّ الفصيحة استعملت الفعل (رهدن) للدلالة به على الأناة والتروي والاحتباس، يقول الزبيدي: "الرهدن: الجبان و الرَّهْدَنُ: الأحمق... والرهدنة: الإبطاء، وقد رهدن، والرهدنة: الاستدارة في المشي... والرهدنة: الاحتباس." (2) ومعاني الرهدنة - كالإبطاء والاستدارة والاحتباس والحمافة - تسوّغ لنا ردّ الرباعي (رهدن) إلى واحد من الفعلين الثلاثيين الآتين: رهدّ - بزيادة النون - يقال في الفصيحة: رهدّ، إذا أتى بالحمافة العظيمة أو حمق حمافة مُحْكَمَةً، وأمرٌ مَرهُودٌ: لم يُحْكَمْ، وتركّتهم مَرهُودِينَ: غير عازمين على أمر، ولا جازمين به. (3) أو من الفعل: هدن - بزيادة الراء - لقول الخليل: "هدنت ... إذا سكنت فلم تتحرّك، ورجلٌ مهدونٌ، وهو البلبد الذي يُرضيه الكلام، تقول: هدنوه بالقول دون الفعل." (4)

وما ذكره السامرائي في تأصيل الفعلين: رعبل ورهدن يصلح شاهداً على مشكل المقاربة بين الاستعمال العامي والفصيح، زيادةً على نقص الاستقراء، واضطراب وسائل البناء، كالنحت.

#### 4. مشكل التطور الصوتي

يظهر هذا المشكل في سياق حديث الباحثين المحدثين عن الأمثلة الفعلية المشتملة على صوت الجيم، على النحو الذي يأتي في المثالين الآتين:

- جور، يقول العاملي: "الجورة عند عاميتنا حُفرة في الأرض مستديرة غير مطوية الجوانب غالباً. وفي اللغة هي الحُفرة ... والعامية أبدلت الفاء واواً لتقارب المخارج ... ويمكن أن يكون أصل الجورة الحُفرة بالحاء المهملة على البدل." (5)

والأولى - هنا - أن يُصارَ إلى البحث عن أصل تطور الجيم في الاستعمال الفصيح، لا القول بإبدال الفاء واواً مرةً والحاء جيماً مرةً أخرى. وقد جرى السامرائي في حديثه عن الفعل (لهوج) الآتي بما يخالف حقيقة تطور الجيم فيه:

- لهوج، يقول: "هو يلهوج في كلامه يريد: يدور فيه ولا يستقيم. وهو من (اللوج) يقال: لوج بنا الطريق أي: عوج. والهاء إمّا أن تكون زائدة أو أنّها جاءت على طريقة التعويض من الواو في (لوج)

(1) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، 163.

(2) الزبيدي، تاج العروس، (رهدن) 130 / 35.

(3) الأزهري، تهذيب اللغة، (رهد)، 6 / 111، الزبيدي، تاج العروس، (رهد)، 8 / 121.

(4) الخليل، العين، (هدن)، 4 / 26.

(5) العاملي، قاموس رد العامي إلى الفصيح، (جور)، 110.



المضعف بعد فكّ الإدغام. وقد يبدل بالجيم جيماً ثقيلة على نحو ما ينطق به أهل مصر، وفي هذا الإبدال صرف للفعل إلى معنى آخر، يقولون: خبز مُهَوِّج - بالجيم الثقيلة - لم يتم خبزه.<sup>(1)</sup> بالعود إلى مثال العاملي السابق نجد أنّ الفصيحة استعملت ما يشير إلى تطور الجيم الفصيحة من طريق ما جاء فيها مرسوماً بالقاف؛ فقد ورد في "تاج العروس": "القَوَارَة: اسمٌ ما قَطَعَتْ من جوانب الشيء ... وكلُّ شيء قَطَعَتْ من وَسَطِهِ خَرْقاً مُسْتَدِيرًا فقد قَوَّرْتَهُ."<sup>(2)</sup> وفي اللهجة الأردنية يقال: قَوَّرَ الشيءَ وجَوَّرَهُ، إذا خَرَقَهُ من وسطه. والقاف في (قَوَّر) تنطق كالجيم المصرية، وهذا يعني أنّ (الجورة) العامية من الأصل الفصح (قَوَّر).

وأما ما ذكره السامرائي فيه نظر؛ لأنّ الفعل (لهوج) و(لهوق) من الفصح المستعمل، وقد أورهما ابن القطّاع بقوله: "لحوجت عليه أمره خلطته، واللهوقة كل ما لم يُبالغ فيه، وأيضاً أن يُظهر شيئاً باطنه على خلافه."<sup>(3)</sup> ويظهر أنّ الفعلين يدلّان في الفصيحة على أيّ عمل أو قول غير مُحكم ولا متنقن؛ لقول الزبيدي: "لهوَجَ الرَّجُلُ أمره، إذا لم يُبرمه ولم يُحكّمه، ورأى مُهَوِّجٌ وحديثٌ مُهَوِّجٌ، وهو مجاز. ولهوَجَ الشَّوَاءَ: لم يُنضِجه، أو لهوَجَ اللَّحْمَ، إذا لم يُنعم طَبَخَهُ وشيئه. قال ابن السكّيت: طعامٌ مُهَوِّجٌ ومُلعُوسٌ، وهو الذي لم يُنضج."<sup>(4)</sup> وأما الفعل (لهوق) فذكر ابن دُرَيْدٍ من جملة معانيه ما نصه: "ويقال: إنّ التلهوق كثرة الكلام والتقعّر فيه."<sup>(5)</sup> وذكر ابن الأثير ما يدلّ على هذا المعنى في الفعل (لهوق) الوارد في وصف خُلُقِ الرسول - صلى الله عليه وسلم - بقوله: "كان خُلُقُهُ سَجِيَّةً ولم يكن تلهوقاً" أي: لم يكن تصنعاً وتكلفاً. يُقال: تلهوقَ الرجلُ، إذا تزيّن بما ليس فيه من خُلُقٍ ومروءة وكرم. قال الرّمحشري: وعندي أنّه من التلهوق."<sup>(6)</sup>

والفعلان من أصل واحد فيما نرى، وقد كان القديما يوجهون بعض الأمثلة التي تأتي بالجيم الفصيحة (المركبة) وبالجيم المفردة التي تأتي مرسومة بالقاف من طريق اختلاف اللهجات، في نحو: الشَّيرِق - بمعنى العُصارة - لغة في الشَّيرِج، والرَّدَق لغة في الرَّدج، وهو عَفِي الصَّبِي أو السَّخْلَة.<sup>(7)</sup> أو من طرق الإبدال بينهما، كإبدال الجيم من القاف في: الجَلَج والقَلَق.<sup>(8)</sup>

ما يمكن قوله بإيجاز عن تطور الجيم (المفردة) التي تنطق كالجيم المصرية هو: إنّها أصل الجيم الفصيحة (المركبة)، وفاقاً لرأي غير باحث من المحدثين، فعلى حسب "قانون الأصوات الحنكيّة" ينتقل

(1) السامرائي، الفعل زمانه وأبينته، 181.

(2) الزبيدي، تاج العروس، (قور)، 13 / 491، 492.

(3) ابن القطّاع، كتاب الأفعال، (لحوج)، 3 / 159.

(4) الزبيدي، تاج العروس، (لهج)، 6 / 194.

(5) ابن دريد، جمهرة اللغة، 2 / 1179.

(6) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (لهق)، 4 / 282.

(7) الخليل، العين (ردج)، 5 / 115.

(8) ابن فارس، مقاييس اللغة، (جلج)، 1 / 470.

نطق الجيم المفردة من الأفراد إلى التركيب (Affricated)، أي من أقصى الحنك إلى وسطه، إذا جاء بعدها كسرة؛ ولطرد هذا التطور على وتيرة واحدة في العربية وتعميم القياس فإن الجيم المفردة تنتقل إلى التركيب حتى لو جاء بعدها فتحة أو ضمة. وانتقال نطق الجيم المفردة إلى وسط الحنك يؤدي بها إلى أن تصير مركبةً من صوتين معاً، هما الدال اللثوية الأسنانية والشين المجهورة (دش)، وهي بهذا النطق المركب تشارك الياء الفصيحة في مخرج وسط الحنك.<sup>(1)</sup>

وعليه فإن الفعل (لهوق) المستعمل في الفصيحة واللهجات الدارجة هو أصل الفعل (لهوج)، خلافاً لرأي السامرائي الذي رأى أن الجيم في (لهوج) هي المبدلة جيماً مفردةً أو جيماً ثقيلة كما وسمها في الاسم (الملهوق) المستعمل في اللهجة المصرية الدارجة.

ونطق الجيم المركبة ثقيل بسبب تركيبها من صامتتين دون فاصل من الحركات القصيرة بينهما، وهذا مدعاةً إلى تطورها، وهو ما يسميه بعض المحدثين انحلال الجيم المركبة في الاستعمال إلى مكونيها (الدال والشين)، ومن أمثلته نطق أهل مدينة جرجا المصرية اسم مدينتهم بالدال هكذا: دَرْدَا، ونطق أهل الشام للجيم في الاسم جمال شيئاً.<sup>(2)</sup>

وقد وقف بعض القدماء على أمثلة من تطور الجيم المركبة بانحلالها إلى الدال وعبروا عنه باللغة أو اللكنة، كقول الأزهري: "الدشيشة وهي لغة في الجشيشة."<sup>(3)</sup> ونسقوا بعض الأمثلة المشتملة على ما نراه من الجيم المفردة والجيم المركبة التي تتحلل إلى الشين في موضع واحد، من ذلك ما رواه ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ) بقوله: عانقت الرجل وعانجتُه وعانشتُه بمعنى واحد.<sup>(4)</sup> وقد تضمن رأي ابن فارس في (عائق) و(عائش) ملمحاً من تطور الجيم المركبة بانحلالها إلى مكونها الثاني الشين المجهورة، وإن عدّه من باب إبدال الشين من القاف، يقول: "وهذا إن لم يكن من الإبدال، وأن يكون الشين بدلاً من القاف فما أدري كيف هو."<sup>(5)</sup>

لقد بيّنا - من قبل - أن الفعل (هبش) نشأ من الفعل (هبيج) - وكلاهما بمعنى ضرب - من طريق انحلال الجيم المركبة إلى الشين، وأن انحلالها إلى الدال قد أفضى إلى نشأة الفعل (هبد) بمعنى ضرب في بعض اللهجات الأردنية، وهو لا يبعد في معناه عن استعماله في الفصيحة بمعنى: الهبب، وهو حبّ الحنظل. والتهدب: أخذه وكسره.<sup>(6)</sup>

(1) عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، 132-134، الشاب، محاضرات في اللسانيات، 173.

(2) عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، 133، 134.

(3) الأزهري، تهذيب اللغة، (دش)، 11 / 183.

(4) الدينوري، غريب الحديث، 570/2.

(5) ابن فارس، مقاييس اللغة، (عش)، 4 / 157.

(6) الجوهري، صحاح العربية، (هبد)، 2 / 554.

## نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجز أبرزها على النحو الآتي:

### 1. ما يتعلق بمشكل وسائل ردّ الأفعال إلى أصولها

- ذكر المحدثون، وفي مقدمتهم أحمد العاملي وإبراهيم السامرائي أنواعاً من الإبدالات الصوتية غير المقبولة، كإبدال التاء من الكاف، والقاف من الياء ... فبدا من منهجهم أنّ الأصوات اللغوية كلها قابلة للتبادل فيما بينها، دون قيد أو شرط من التقارب المخرجي أو التشابه في الصفات الصوتية، وقد غفلوا عن إبدالات كان يمكن لها أن تفسّر نشأة الأفعال العامية من أصول فصيحة، كعدم اهتداء السامرائي إلى أصل الفعل العامي (هدرس) بسبب إبدال داله من طاء الفصيح (هطرس).

- أخذ بعض الباحثين المحدثين بالحذف في تأصيل الأفعال، فلم يسعفهم ذلك في ردّ الأفعال إلى أصولها؛ فلا يمكن القبول بنشأة الفعل (فرّ) من (قفر) بحذف القاف، كما يذكر العاملي، أو القول بنشأة (كدّ) من (كدح) بحذف الحاء كما يذكر عبد القادر المغربي؛ فالأخذ بهذا النمط من الحذف يشيع فوضى لا حدود لها في التأصيل، زيادةً على أنّه يفضي إلى مخالفة التطور اللغوي، فمن غير المقبول أن نقول بنشأة الفعل (خرج) من مزيدة (استخرج)، بل العكس هو المقبول، وقياساً على ذلك فمن الأولى أن يكون (فرّ) أصلاً لغيره من الأفعال الثلاثية.

- وكذا لم تكن الزيادة مضبوطة بشيء من القياس، فكلّ أصوات اللغة قابلة للزيادة، كقول السامرائي بزيادة الشين في الفعل (عكش) والفعل - على التحقيق - من العامي المقلوب من الفصيح (عكش) الذي اهتدى ابن فارس إلى تأصيله بزيادة النون. وقد دلّ الاستقراء الأولي في بعض المعجمات على أنّ أكثر ما يزداد لبناء الأفعال الرباعية غير المضاعفة من الأفعال الثلاثية هي الأصوات الخفيفة: (ل، م، ن، ر، ب، ف، و، ي). وهي مسألة تحتاج إلى أفراد مستقل.

- وأمّا النحت فلا يقلّ الاضطراب فيه عن الواقع في الوسائل السابقة، وقد اتكأ عليه السامرائي كثيراً، فهو يقول بنحت الفعل (قرضم) من الفعلين: (قرض) و(قضم) دون دليل، والفعل من الفصيح القائم على الثلاثي (قرض) بزيادة الميم، لقول الأزهري: "وقرّضتُ الشيء: قطعته، الأصل قرّضته". ويتردّد السامرائي بين كون الفعل (قرطف) من (قطف) بإبدال الراء من الطاء على طريقة التعويض وكونه منحوتاً من (قرط) و(قطف).

### 2. ما يتعلّق بنقص الاستقراء وما يدور في محوره

- القول بوضع العاميات أفعالاً، وهي من المستعمل الفصيح، كالذي ذكره تمام حسان في الفعل (فرطخ) المستعمل في العامية المصرية، وقد رده إلى الثلاثي (فتح)، وهو رباعي مستعمل في الفصيحة ذكره الأزهري بقوله: "يقال: فرطخ الفرص وفلطحه، إذا بسطه". والأفعال التي ذكر العاملي والسامرائي أنّها من العاميات وهي من الفصيح كثيرة.

- وأما المنسوب من الأفعال العامية إلى الأعجمي والدخيل فشائعٌ كثيراً في آراء العامليّ والسامرائيّ، كالفعل (لشق) الذي عدّه العامليّ من الدخيل دون بيان من أيّ دخيل هو، والفعل من المستعمل الفصيح الذي ذكره الفيروزآبادي وأورد معناه، والفعل (شلتغ) الذي لم يبيّن السامرائيّ أصله الأعجمي.
- والمقاربة بين الاستعمال العاميّ والفصيح لم تكن دقيقة، فالسامرائيّ يذكر أنّ الفعل (رهذن) و(الزهدنة) بمعنى الأناة والتروي من استعمال العراقيّة الدارجة، ومن ثمّ يقف على معنى واحد في الفصيحة، وهو: الرّهذَن بمعنى الأحمق؛ ليخلص من ذلك إلى القول: " وهذا من العجب في البعد بين العامية والفصيحة." ولم يذكر من أيّ أصل بُني. والفعل (رهذن) منصوص على استعماله في الفصيحة بمعنى الإبطاء، والاحتباس، وهو معنى مقاربٌ للأناة والتروي في العراقيّة، ومن ثمّ ترجّح لنا قيامه على واحد من الفعلين الثلاثيين، فهو من (رهذ) - بزيادة النون - ومعنى رهذَ حمقَ حماقةً مُحكّمةً، والأمر المرهود الذي لم يُحكّم، أو هو من الفعل (هدن) - بزيادة الراء - لقولهم : هَدَنَ، إذا سكَنَ ولم يتحرّك، والمهدون: البليد الذي يُرضيه الكلام دون الفعل.
- وإلهمال تطور نطق الأصوات اللغوية أثر واضح في انحراف تأصيل الأفعال العامية عن أصولها، ومن هذه الأصوات الجيم المفردة (المصريّة) التي تتطور إلى التركيب من (الذال) و(الشين)، وقد بدا هذا التطور غير واضح في آراء السامرائيّ، عندما تناول الفعل (لهوج) زاعماً أنّ الهاء فيه زائدة، أو أنها جاءت على طريقة التعويض من الواو في الفعل (لوج)، ليقول بأن الجيم - وهي الجيم المركبة دون شك - تُبدل جيماً ثقيلة كما ينطق به أهل مصر، فيقولون: خبز مُلهوج. والعكس هو الصواب.

## مراجع الدراسة ومصادرها

1. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.
2. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة علق عليها: عمر سلامي وزميله، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
3. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، د.ت.
4. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1991م.
5. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
6. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961م.
7. الجوهري، إسماعيل بن حماد، صحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
8. حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، د. ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.
9. ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
10. دوزي، رينهارت، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد النعيمي، وجمال الخياط، ط1، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1979 - 2000م.
11. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دولة الكويت، 1965 - 2001م.
12. الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار

المعرفة، لبنان.

13. السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م.
14. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983م.
15. ابن سيده، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005 م.
16. شاهين، عبد الصبور، مسالك العامية المصرية في صوغ الأفعال، منشور في كتاب "اللهجات العربية بحوث ودراسات" صادر عن مجمع اللغة العربية المصري، ط1، إشراف: كمال بشر، 2004م.
17. الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، ط1، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1999م.
18. الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط 17، دار العلم للملايين، بيروت، د. ت.
19. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، تصحيح التصحيف وتحريير التحريف، تحقيق: السيد الشرفاوي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م
20. العاملي، أحمد رضا، قاموس رد العامي إلى الفصح، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1981م.
21. ابن عباد، صاحب، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط1، عالم الكتب، بيروت، 2011م.
22. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
19. العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، د.ط، دار العلم والثقافة، القاهرة، د.ت.
20. ابن فارس، أبو الحسن أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، د.ط، دار الجيل، بيروت، د.ت.
21. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، ط1، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، 1981م.
22. فريحة، أنيس، معجم الألفاظ العامية، د.ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.

23. الفيروزآبادي، مجد الدين ، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط 8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م.
24. ابن القطاع، علي بن جعفر، كتاب الأفعال، ط1، عالم الكتب، بيروت 1983م.
25. كراع النمل، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد العمري، منشورات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1988م.
26. المعلوف، عيسى، اللهجات العامية في لبنان وسورية، منشور في كتاب: " اللهجات العربية بحوث ودراسات"، صادر عن مجمع اللغة العربية المصري، ط1، إشراف : كمال بشر، 2004م.
27. المغربي، عبد القادر، كلمات شائعة في اللغة العامية، منشور في كتاب: " اللهجات العربية الفصحى والعامية"، صادر عن مجمع اللغة العربية المصري، ط1، إشراف : كمال بشر، 2006م.
28. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، ط3، دار الفكر، بيروت، 1994م.
29. النص، محمد إحسان، نظرات في كتاب رد العامي إلى الفصيح، بحث منشور في كتاب: "اللهجات العربية الفصحى والعامية"، صادر عن مجمع اللغة العربية المصري، ط1، إشراف: كمال بشر، 2006م.